السياسة الإسرائيلية في الجولان المحتل
بين ١٩٦٧ – ٢٠٠٠

أ.د. كاميليا أبو جبل

السياسة الإسرائيلية في الجولان المحتل بين ١٩٦٧ – ٢٠٠٠

أ.د. كاميليا أبو جبل

مخطط البحث:

أولاً: المقدمة: موقع الجولان وأهميته.

ثانياً:

١-الإجراءات الأولية المباشرة لسلطة الاحتلال.

٢-التغيرات القانونية التي أحدثتها سلطة الاحتلال.

٣-التنقيبات الأثرية في الجولان وأهدافها.

٤-موقف القانون الدولي من التنقيبات الأثرية الإسرائيلية في الجولان السوري.

٥-الاستيطان الإسرائيلي في الجولان السوري في السنوات بين١٩٦٧-١٩٧٦.

٦-سياسة إسرائيل في المجال الاقتصادي.

ثالثاً: الخاتمة.

رابعاً: الملاحق.

خامساً: مصادر البحث ومراجعه.

المقدمة: موقع الجولان وأهميته

يقع الجولان في القسم الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية وتبلغ مساحته ١٨٦٠كم٢، يحدّ الجولان غرباً نهر الأردن وبحيرة طبريا حيث يطل على سهول الحولة، وشرقاً وادي الرقاد وسهول حوران، وجنوباً وادي نهر اليرموك، وشمالاً جبل الشيخ (الحرمون).

يتمتع الجولان بأهمية استراتيجية منذ القديم لأنّه يشكل ممراً ومعبراً على الطريق بين دمشق والقدس فمصر ومن ثَمَّ المغرب العربي. عرف الجولان أنه منطقة إنتاج واستقرار نظراً إلى توافر التربة الزراعية الخصبة والمياه اللازمة للزراعة فضلاً عن وجود المناخ المناسب لمختلف المحاصيل الزراعية والمراعي، إذ مَثَّلَ منطقة استقرار بشري منذ أقدم العصور، تشهد على ذلك قلاعه وآثاره المحفوظة في متاحف الوطن إضافة إلى كثير مما سرق بالتنقيب غير الشرعي.

الأطماع الصهيونية في الجولان مبكرة تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر ففي عام١٨٩٤قام الثري اليهودي ادمون روتشيلد بشراء /١٠٠/ألف دونم في منطقة حوران لإسكان /٣٠٠/عائلة يهودية، لكن المحاولة فشلت[١]. وعندما اتخذت الحركة الصهيونية في مؤتمر بال ١٨٩٧م قرارها بجعل فلسطين وطناً لليهود لم يكن القصد الجغرافيا الفلسطينية فقط التي سيرسمها الانتداب لاحقاً، بل كان الهدف التوسع لاحقاً على حساب الأقطار المحيطة بها.

وفي عام١٩١٩ أرسل رئيس الوكالة اليهودية حاييم وايزمان رسالة إلى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج معلناً رفض الحركة الصهيونية لاتفاقية سايكس – بيكو؛ لأنها لا تتضمن سيطرة الدولة المزمع إقامتها على منابع نهر الأردن وسهول الجولان وحوران والليطاني ومنذ احتلال

[١]- مركز الوثائق التاريخية – دمشق– سجلات المحاكم الشرعية – السجل ٢٩٤– وثيقة ٦٢– تاريخ ١٣٢١هـ/١٩٠٤م.

فلسطين عام١٩٤٨ شكلت الأطماع الصهيونية للجولان هاجساً قوياً نظراً إلى موقعه الاستراتيجي وغناه بالمياه، ولأنه عقدة مواصلات بين لبنان وفلسطين والأردن.

جاء الاحتلال الإسرائيلي عام١٩٦٧ للجولان، فسيطرت إسرائيل على /١٢٦٠/كم٢ من مساحة الجولان وأجبرت /١٣١/ألف نسمة من سكانه على النزوح من مدنهم وقراهم باتجاه دمشق وريف دمشق ودرعا.

١ . الإجراءات الأولية المباشرة لسلطة الاحتلال:

خلقت ظروف الاحتلال "الإسرائيلي" في الجولان السوري أوضاعاً جديدة، تركت آثارها السلبية في السكان الذين بقوا متمسكين بأرضهم تحت الاحتلال، إذ مارست "إسرائيل" سياسة القبضة الحديدية تجاههم، وبدأت تخلق واقعاً جديداً يساعد على ضم الجولان وإلحاقه بالكيان الصهيوني، وباشرت على الفور استغلال مقدراته بأشكالها كلها، واتخذت السلطات "الإسرائيلية" الإجراءات التي تضمن عدم عودة المهجرين السوريين إلى قراهم [٢]، فأعلنت القرى والمناطق التي هُجِّر سكانها مناطق عسكرية مغلقة، وحذرت من اتخاذ عقوبات بالسجن والغرامات المالية الكبيرة لكل من يحاول العودة إلى منطقة سكنه[٣]، وأخضعت القرى الست مجدل شمس ومسعده وبقعاثا وعين قنيه والغجر وسحيتا التي بقيت مأهولة حتى عام١٩٧٠، لإجراءات أمنية مشددة[٤].

كما عزلت الجولان عن بقية المناطق العربية المحتلة، وعينت عليه حاكماً عسكرياً

٢- الإرهاب الصهيوني، دراسة من إعداد مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، د.ت، ص٢٨.

٣- كلمة مواطني الجولان العرب السوريين (الجولان تحت الاحتلال)، مؤتمر باريس حول العزل والحرب والاحتلال، باريس، ١٦–٢٠كانون الثاني٢٠٠٥، ص١–٢.

٤- إبراهيم عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية ونضال العرب في المنطقة المحتلة من الجولان، مجلة الأرض، دمشق، مؤسسة الأرض، العدد/١٢/، كانون الأول٢٠٠٦، ص٥٤–٥٥.

تابعاً بشكل مباشر لوزير الدفاع "الإسرائيلي" وليس للحاكم العام للمناطق المحتلة، بهدف فصله عنها إدارياً، والرغبة في إخضاعه وضمه[٥]، فأصدر الأمر العسكري رقم/١/ بتاريخ١٠/٦/١٩٦٧، الذي أعلن فيه فرض سيطرة القوات "الإسرائيلية على الجولان، ومنع التجول في مناطقه جميعها، ومنع مغادرة المواطنين السوريين بيوتهم،

وحظر التجمعات في الشوارع والأماكن العامة، وفرض القرار عقوبات شديدة على كل من يخالف تلك التعليمات[٦].

كما هدمت السلطات "الإسرائيلية" القرى التي هجرها سكانها. وبلغ عدد القرى والمزارع التي دمرت نحو/٢٤٤/ قرية ومزرعة[٧]، بهدف إخفاء أية دلائل تشير إلى وجود سكان عرب في هذه المناطق من قبل، ولجأت إلى ممارسة الضغوط على سكان القرى لترك قراهم، مستخدمة في ذلك وسائل القهر والإذلال كلها التي حظرها القانون الدولي[٨]، إذ عمدت إلى خرقه، مخالفة بذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب والموقعة في عام ١٩٤٩، مما أجبر الغالبية العظمى من سكان

٥- خزاعي ملي، تقرير بعنوان(انتفاضة الجولان المحتل والدروس المستفادة)، دمشق، أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) ،دمشق، ١٠/٢/١٩٨٥، ص٣.

٦- نزار أيوب وسلمان فخر الدين، الجولان المحتل بين الأعوام١٩٦٧-١٩٧١، الاحتلال وتوطيد السلطة، إصدار مركز الجولان لتنمية القرى العربية، ٢٠٠١، ص١١٢-١١٣.

٧- أحمد الحسن، الجولان تاريخ وجذور، دمشق، دار الأوائل، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٠.

٨- من أمثلة ذلك: قيام سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بإجبار سكان قرية سحيتا على ترك قريتهم والانتقال إلى قرية مسعدة، متذرعة بأن القرية قريبة من خط وقف أطلاق النار. وبعد أن تحقق لها ذلك هدمت القرية وأقامت موقعاً عسكرياً مكانها، ثم أعلنتها منطقة عسكرية مغلقة، كما صادرت معظم أراضي قرية الغجر وحولت سكانها، أصحاب الأرض، إلى عمال مأجورين داخل "إسرائيل". (سلمان فخر الدين، استعراض تاريخي وسياسي، من مجموعة محاضرات المؤتمر الأول للجمعية العربية للتطوير في مجدل شمس، جمع وتنسيق مركز بيسان للبحوث والإنماء، ط١، القدس ١٩٩٣، ص١٦-١٧)

الجولان على ترك بيوتهم وقراهم والنزوح إلى داخل سوريا[٩]، وقدرت عددهم المصادر بـ١٣١ ألف مواطن يجري تخديمهم في ٧٠مخيماً سكنياً[١٠]، توزعوا على دمشق وريف دمشق ودرعا وحمص[١١]، وبقي ما يقارب الستة آلاف مواطن في قرى الجولان الست، وعمدت سلطات الاحتلال إلى حجب المعلومات عنهم، وممارسة سياسة التعتيم الإعلامي عليهم، فأصدرت الأمر العسكري(رقم٣١) بتاريخ١٩٦٧/٨/١٥، المتعلق بحظر إدخال الجرائد إلى الجولان، وطبعها، ونشرها دون ترخيص. وحدد الأمر عقوبة السجن مدة خمس سنوات مع غرامة مالية لكل من يخالف ذلك الحظر[١٢].

وحاولت إسرائيل فرض القوانين الإدارية الخاصة بالسكان العرب داخل "إسرائيل" على سكان الجولان المحتل[١٣]، لكن سكان الجولان لم يقبلوا بالإجراءات "الإسرائيلية"، ورفضوا أوامر السلطة الإسرائيلية[١٤]، وهذا ما عرضهم لإجراءات عقابية وحملات اعتقال وتنكيل ولكنهم صمدوا ومازالوا.

---

[٩]- وقعت اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ بهدف حماية المدنيين وقت الحرب، وبموجب المادة٤٩ منها يحظر إجبار الأشخاص أو الجماعات على النزوح من الأراضي المحتلة أو نفيهم إلى أراضي أية دولة أخرى محتلة أو غير محتلة، كما تنص المادة ٥٣ من الاتفاقية ذاتها على منع الدولة المحتلة من تدمير أية ممتلكات (منقولة أو غير منقولة) للجماعات والأفراد أو للدولة التي احتلت أراضيها. (عبد الوهاب حومد، الإجرام الدولي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٧٨، ص٨١، وأيضاً: أيوب وفخر الدين، الجولان المحتل، ص٢٦).

[١٠]- حامد الحلبي، الجولان المحتل، لمحة تاريخية، إصدار الجمعية العربية للتطوير، ١٩٩٦، ص١٠-١١.

[١١]- مذكرات شكيب أبو جبل، مذكرات أسير سابق في سجون الاحتلال، دمشق، دار قصي، ط١، ٢٠٠٤، ص١٨٦.

[١٢]- أيوب وفخر الدين، الجولان المحتل، ص٧٩-٨٠.

[١٣]- كلمة مواطني الجولان العرب السوريين، ص٣.

[١٤]- سلمان فخر الدين، استعراض تاريخي وسياسي، مؤتمر الجمعية العربية للتطوير، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ط١، ١٩٩٣، ص١٨.

كما بنى الجيش "الإسرائيلي" مرصداً عسكرياً وأمنياً على قمة جبل الشيخ، استطاع من خلاله مراقبة التحركات العسكرية للقوات السورية ورصدها على طول الجبهة، وكذلك التحركات المدنية للسكان في الجولان، ومراقبة مناطق واسعة من الأراضي السورية والفلسطينية واللبنانية[١٥].

ألحق الاحتلال "الإسرائيلي" للجولان، أضراراً كبيرة بالمواطنين السوريين من خلال الإجراءات التعسفية التي فرضها عليهم، لتحطيم معنوياتهم، وضرب انتمائهم القومي العربي، بهدف تحقيق أطماع صهيونية قديمة بجعل الجولان خالياً من سكانه العرب، وإزالة أي أثر أو معلم يشير إلى وجود الحضارة العربية في هذا الجزء المهم من سوريا، وربط تاريخ الجولان السوري بالصهيونية، وذلك تمهيداً لضمه إلى الكيان "الإسرائيلي".

٢ . التغيرات "القانونية" التي احدثتها سلطات الاحتلال:

بذلت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" جهوداً كبيرة لإحداث تغييرات في الجولان السوري، وحاولت إظهارها "بطابع قانوني" وفي الوقت ذاته رفضت على الدوام قرارات الأمم المتحدة التي عدّت الجولان أرضاً سورية محتلة[١٦].

وعينت "إسرائيل" حاكماً عسكرياً في القنيطرة، وحاكماً آخر في مجدل شمس، وبدأت تغيير المعالم الطبوغرافية للأرض، من خلال شق شبكة من الطرق الجديدة، تمتد من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، قسمت الجولان إلى قطاعات من الأرض، تمكن قوات الاحتلال "الإسرائيلي" من السيطرة عليه بسهولة، ومراقبة المنطقة بكاملها. كما اتخذت من معسكرات الجيش السوري في منطقة كفر نفاخ، مركزاً للقيادة العسكرية

---

[١٥]- عصام أباظة وهشام شيشكلي، الجولان تاريخياً وأطماع العدو بشرياً وإدارياً وجغرافياً واقتصادياً، دمشق١٩٧٥، ص٨٠-٨١.

[١٦]- تقرير وزارة الخارجية السورية رقم٤٠، عن الممارسات التي تمس حقوق الإنسان للمواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل، ص٣٠.

"الإسرائيلية" في الجولان المحتل، وانتشرت قطعات الجيش "الإسرائيلي" العسكرية ميدانياً في أرجاء الجولان كله، وبنت أربع نقاط رئيسية للرصد والإرسال والاتصال وجمع المعلومات الأمنية والعسكرية، هي مرصد جبل الشيخ، ومرصد تل الشيخة جنوب قرية بقعاثا، ومرصد تل أبو الندى غربي القنيطرة، ومرصد تل الفرس في القطاع الجنوبي[١٧].

وفي الإطار ذاته، بدأت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" تمهّد لضم الجولان من خلال محاولتها إفراغه من سكانه، فسيطرت على مختلف جوانب الحياة فيه، وتفرّدت باستغلال مقدراته الاقتصادية، وباشرت بإلغاء النظم الإدارية السورية، واستبدلتها "بنظم إدارية إسرائيلية"[١٨]، تخدم المشروع الصهيوني.

أ- ففي مجال القضاء أنشأت "إسرائيل" محاكم عسكرية مختصة بالنظر في المخالفات الأمنية والقضايا الجنائية التابعة مباشرة للحاكم العسكري. وبذلك همشت دور المحاكم المحلية التي كانت تعمل بموجب قوانين الجمهورية العربية السورية، كما أصدرت قوات الاحتلال الأمر العسكري رقم/٦٥/ الذي نص على عدم جواز التقدم بشكوى إلى أية محكمة محلية، وعدم جواز المحاكم المحلية النظر في الدعاوى أو إصدار أوامر أو قرارات مهما كان نوعها. هذا كله بهدف خدمة مصالحها في إكمال السيطرة على الجولان وتهويده[١٩].

ب- وفي مجال الاقتصاد: أصدرت الأمر العسكري رقم/٢٤/ الذي نص على إلغاء العملة السورية وفرض التداول "بالعملة الإسرائيلية"، وحدّد الأمر تاريخاً أقصاه ١٩٦٧/٨/٤ لانتهاء التداول بالعملة السورية وبدء التعامل "بالعملة الإسرائيلية"، ونص الأمر على إنزال عقوبة بالسجن مدة خمس سنوات بكل من يرفض قبول التعامل بها[٢٠].

---

[١٧]- مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص٧٩-٨٥.

[١٨]- محي الدين الموسى، الجولان على طريق التحرير، دمشق، دار كيوان، ط١، ٢٠٠٨، ص١١٢.

[١٩]- أيوب وفخر الدين، الجولان المحتل، ص٧١-٧٢.

[٢٠]- الموسى، الجولان على طريق التحرير، ص١٨٩.

ج- وفي إطار سياسة التهويد، أصدرت في ١٩٦٧/٨/١٣ الأمر العسكري رقم/٢٩/ الذي فرضت بموجبه على المواطنين السوريين حمل بطاقة هوية خاصة صادرة عن سلطات الاحتلال، وحدّد الأمر العقوبة بالسجن مدة سنة أو غرامة مالية كبيرة على كل من يخالف أحكام هذا الأمر. وفي السياق ذاته قامت سلطات الاحتلال بإصدار الأمر العسكري/٢٥/ الذي نص على إلغاء القوانين والمراسيم والمشاريع والأوامر المتعلقة بخدمات البريد والهاتف كلها، التي كان يعمل بها وفق القوانين الإدارية السورية، وتولى مسؤول عسكري "إسرائيلي" هذه الصلاحيات جميعها[٢١].

د- دمرت سلطات الاحتلال الممتلكات الخاصة والعامة والدوائر الحكومية والأبنية والمقرات الرسمية السورية التي كانت قائمة قبل الاحتلال. وجاءت هذه الخطوة في إطار السياسة "الإسرائيلية" الهادفة إلى منع عودة المواطنين السوريين المهجرين إلى بيوتهم وأماكن عملهم، وكذلك للإيحاء للرأي العام العالمي بأن الجولان كانت قبل احتلالها منطقة خالية من السكان[٢٢].

٣ . التنقيبات الأثرية "الإسرائيلية" في الجولان وأهدافها:

منذ الأشهر الأولى لاحتلال الجولان، أجرت سلطات الاحتلال عمليات المسح الأثري والتنقيب فيه، بهدف خدمة "نظريات سياسية" عنصرية توسعية، و"أفكار توراتية" تعطي اليهود حقوقاً مزعومة وتربط تاريخ الجولان بالتوراة، وتلغي وجود أي دليل يتناقض وتلك النظريات والأفكار، وتشكك في انتماء المنطقة للتاريخ الحضاري العربي[٢٣].

---

[٢١]- أيوب وفخر الدين، الجولان المحتل، ص٧٣-٧٤.

[٢٢]- كلمة مواطني الجولان العرب السوريين في مؤتمر باريس، ص٣-٤.

[٢٣]- أيمن سليمان، الانتهاكات الإسرائيلية غير المشروعة في الجولان السوري المحتل في منظور اتفاقية لاهاي لعام١٩٥٤، بحث من وقائع الندوة الدولية (تاريخ الجولان وآثاره ٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، مطابع الهيئة العامة السوريا للكتاب، دمشق ٢٠٠٩، ص٢٨٨.

وركزت المجموعات والمنظمات التي تعنى بالآثار جهودها للكشف عن الآثار في الجولان، وجبل الشيخ. وكانت الأهداف "الإسرائيلية" تقديم "أدلة وبراهين على أن اليهود القدماء كانوا من سكان المنطقة"، والعمل على إيجاد مسوغات لاحتلال مزيد من الأرض العربية في سوريا وغيرها، فضلاً عن محاولات نهب الآثار وسرقتها وبيعها. وقد عمدت سلطة الآثار "الإسرائيلية" بالتعاون مع جيش الاحتلال وبإشراف مباشر من قبل موشي ديان MOSHA DYAN وزير الحرب آنذاك[٢٤]، وبالتعاون مع كبار رجال الدين "الإسرائيليين" إلى إجراء مسح شامل ودقيق للمواقع الأثرية في الجولان، مستندين إلى ما ذُكِر في أساطيرهم التوراتية[٢٥]، حيث كثفت الدراسات والحفريات "الإسرائيلية" العمل والبحث في الجولان، وأجرت أعمال بحث أثري استناداً إلى اعتبارات إيديولوجية وتاريخية وسياسية وجغرافية[٢٦]، ترمي إلى ربط تاريخ المنطقة بالإيديولوجية الصهيونية، لذلك بذلت مختلف المؤسسات الصهيونية جهوداً كبيرة بهدف طمس الحقائق، وتشويه التاريخ وتزوير الآثار العربية والتاريخ العربي، وصياغة تاريخ المنطقة كلها من منظور صهيوني تمهيداً لتنفيذ الخطط السياسية الاستعمارية التهويدية[٢٧]، فبحثوا عن آثار لا علاقة لهم بها، مستندين إلى "المصادر اليهودية" التي تتحدث عن وجود قديم لليهود في الجولان، وادعوا بأن ذكر أي موقع جغرافي في تلك الكتب والمصادر، سبب كافٍ بحد ذاته

---

[٢٤]- مذكرات شكيب أبو جبل، مصدر سابق، ص٨٣.

[٢٥]- بشار خليف، الآثار السورية في الجولان المحتل بين الانتهاكات "الإسرائيلية" والقانون الدولي، مجلة الجولان الثقافي، إصدار: جريدة الجولان، العدد٣، دمشق صيف٢٠٠٧، ص١٥.

[٢٦]- اعتمد "الإسرائيليون" الصهاينة على ما ورد في التوراة من أسماء مواقع ومناطق وأحداث تاريخية. فعلى سبيل المثال ورد اسم الباشان/٥٩/ مرة في التوراة، فاعتمد الصهاينة على ذلك، إذ إنهم يعدون الجولان جزءاً من الباشان. (عز الدين سطاس، الآثار في الجولان والانتهاكات "الإسرائيلية" لها، مجلة الفكر السياسي، العددان٩ و ١٠، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠، ص١٦١).

[٢٧]- تقرير وزارة الخارجية السورية رقم/٤٠/، مرجع سابق، ص١٥.

لتكوين قناعة بوجود تاريخي لليهود في تلك المنطقة[٢٨].

وقد تحدثت الصحف "الإسرائيلية" عن عمليات سرقة آثار الجولان، وأكدت أن الجنرال موشي ديان سرق قطعاً أثرية من مواقع في قرية الفاخورة التي تقع في وسط الجولان من بينها تاج لعمود كبير من البازلت الرخامي على رأسه شمعدان ذو سبعة قوائم وزين به حديقة منزله الخاص[٢٩].

وتشير مقالات عدد كبير من "الإسرائيليين" المختصين بالآثار وكتاباتهم، إلى الانتهاكات "الإسرائيلية" لآثار الجولان، إذ يقول الكاتب الصحفي "الإسرائيلي" مائير بن دوف: "مع انتهاء حرب حزيران، تقرر هدم جميع القرى التي تركها السوريون في الجولان. وبعد الحرب بمدة قصيرة بدأت أعمال التنقيب في بانياس. وقد أخذت سلطة الآثار القديمة وسلطة المحافظة على الطبيعة على عاتقها مسؤولية تنفيذ عمليات الحفر والتنقيب في بانياس"[٣٠].

وفي السياق ذاته يقول الكاتب "الإسرائيلي" يهودا هارئيل: "بدأت البحوث والحفريات الأثرية الطارئة في الجولان منذ عام١٩٦٨، وأخذت أبعاداً جديدة مع تشكيل بعثة أرض جيشور Geshour في جنوب الجولان"[٣١]. وتعترف المصادر "الإسرائيلية" أحياناً بعجزها

---

[٢٨]- تقرير وزارة الخارجية السورية رقم/٣٥/ عن الممارسات "الإسرائيلية" التي تمس حقوق المواطنين السوريين في الجولان. وزارة الخارجية دمشق ٢٠٠٣/٦/٢٠، ص١٧.

[٢٩]- إبراهيم عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية ونضال العرب في المنطقة المحتلة من الجولان، مجلة الأرض، العدد/١٢/، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، كانون الأول٢٠٠٦، ص٥٨.

[٣٠]- بانياس تقع عند سفوح جبل الشيخ على بعد/٢٠/كم شمال غرب مدينة القنيطرة، وقد اشتق اسمها من كلمة بان التي تطلق على آلهة الرعاة في العصر اليوناني وفيه كثير من الآثار التاريخية القديمة. عبد الله مرعي السيد، الآثار في الجولان، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف٢٠٠٧، ص٩٨.

[٣١]- رزق الياس، مسيرة تحرير الجولان، ١٩٦٧–٢٠٠٧، دار البعث، ط ١، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٥٢–٥٣

عن تفسير بعض اللقى الأثرية التي اكتشفتها، وعن تقديم إجابة مقنعة عن إشكالاتها، وهذا دليل قاطع على عدم وجود أي صلة بين المكتشفات وبين ما يدعيه الصهاينة من "إرث حضاري أثري يهودي في هذه المنطقة"[٣٢].

وبحسب المعطيات والمعلومات المتوافرة، تم كشف عن أكثر من /٢٠٠/ موقع أثري في الجولان وكلها تحمل دلائل على الوجود الإنساني والحضاري القديم في هذه المنطقة. ولكن مع ذلك لم يتم بنتيجة تلك الحفريات والتنقيبات، إثبات أي وجود للعبرانيين القدماء في الجولان السوري، كما لم يعثر الصهاينة على أية وثيقة تثبت "حقهم التاريخي" في الجولان كما يدعون؛ ممّا دفع الجهات الرسمية الصهيونية ومنها سلطات الآثار والمتاحف "الإسرائيلية" إلى القيام عمداً بتأليف روايات تاريخية، معتمدة على تزوير بعض المعالم والدلائل الأثرية في الجولان، كما حصل في تنقيبات مواقع (خربة الدالية، والدرداره، ودير العزيز)، إذْ كان علماء الآثار الصهاينة يبالغون حين العثور على بناء مستطيل الشكل موجه من الجنوب إلى الشمال، قائلين: إنّه مدرسة دينية يهودية دون الاستناد إلى قرائن أثرية مادية واضحة وجازمة[٣٣].

وفضلاً عن ذلك، تدعي المصادر "الإسرائيلية"، في كثير من الأحيان، عندما يتم اكتشاف آثار مهمة وقديمة كالقطع النقدية وكذلك الزجاجية والفخارية وغيرها، بأن هذه

---

[٣٢]- سطاس، الآثار في الجولان، ص١٦٢.

[٣٣]- تشير تصريحات "علماء الآثار الإسرائيليين" أنفسهم إلى زيف ادعاءاتهم، وتشويههم للحقائق التاريخية، وتزويرهم للآثار العربية السورية في الجولان، إذ يقول عالم الآثار "الإسرائيلي" زئيف هرتزوك: "إن الحفريات الأثرية المكثفة في أرض إسرائيل خلال القرن العشرين قد أوصلتنا إلى نتائج محبطة. كل شيء مختلق، ونحن لم نعثر على شيء يتفق والرواية التوراتية. أن قصص الآباء في سفر التكوين هي مجرد أساطير"، بشار خليف في الجولان المحتل، ص١٤-١٥.

القطع وصلت إلى المواقع المكتشفة فيها بطريق المصادفة، من خلال القوافل التجارية التي مرت بالمكان، أو عن طريق أشخاص أضاعوها بطريق الخطأ[٣٤].

وفي إطار سياسة التهويد أقدمت سلطات الاحتلال على تنفيذ إجراءات عملية عدة بهدف طمس الحقائق التاريخية والإيحاء بأن الجولان جزء من الوطن القومي اليهودي المزعوم[٣٥]. وهي كالآتي:

أ- هدم القرى السورية بما تحتويه من أماكن ومواقع أثرية كانت لاتزال قائمة، إذْ هدمت سلطات الاحتلال أكثر من مائة وعشر قرى، وازالت المعالم والآثار الحضارية والإنسانية كلها منها، ورافق ذلك إقامة المستوطنات الصهيونية على أنقاض القرى العربية التي هدمتها.

ب- تدمير المواقع الأثرية نتيجة للمناورات العسكرية التي يجريها الجيش "الإسرائيلي" في الجولان[٣٦]، وتحرك الدبابات وسقوط القذائف والمواد المتفجرة، وإلحاق أضرار بالمواقع وبالأحجار الموجودة في المنطقة منذ آلاف السنين[٣٧].

ج- استبدال أسماء المناطق والمواقع العربية الأثرية وإطلاق "أسماء عبرية" عليها، بهدف

---

[٣٤]- سطاس، الآثار في الجولان، ص١٦٠.

[٣٥]- سليمان، ص٢٨٧-٢٨٩.

[٣٦]- من أهم الأماكن التي هدمت، وأقيم فوقها مستوطنات إسرائيلية، وجرى تهويدها وتغيير أسمائها الأماكن الآتية: (نافيه أتيف) جباتا الزيت .(أودم) عيون حور . (الروم) عيون الحجل . (مروم جولان) تل العرام (برهايم) الدرباشية . (شاعل) قرحتا . (أورتال) الدلوة . (عين زيفان) عيون زيوان . (الوني هابيشان) عين عيشة. (كدمامات زفي) الفاخورة (كتسرين) قصرين (كيشيت) أراضي الخشنية . (أنيعام) السلوقية. (حادنيس) عسلية . يونتان الجوخدار . (معالي جمله) حسينية الشيخ علي . (ناطور) كنف وادي بجورية . (رامات ماشيميم) الجرنية . (متزار) الياقوصة . (كفار حارون) كفر حارب . (بني يهودا) سكوفيا. (حسين صقر، استبدال الأسماء لا يمحو التاريخ، جريدة الثورة، دمشق، العدد/١٣٤٨٤/، الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٠، ص١٣).

[٣٧]- عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٥٧.

إخفاء ملامحها العربية وشواهدها التاريخية، ومنها على سبيل المثال التلال الأثرية الآتية:

(١) تل أبو الندى وأطلق عليه "هار بن ابيطال"

(٢) تل العرام وأطلق عليه "هار بن طال"

(٣) تل الشيخة وأطلق عليه "هار حرم ونيت"

(٤) الإعلان عن اكتشافات أثرية في مناطق مختلفة من الجولان، زعمت سلطات الاحتلال بأنها تعود إلى اليهود. وقد ترافق ذلك مع حملات إعلامية دعائية صهيونية منظمة على الصعيد المحلي والعالمي.

ولم تكتفِ سطات الاحتلال "الإسرائيلي" باغتصاب الجولان السوري وتهجير سكانه، واستغلال ثرواته وتدمير قراه وبلداته، بل عمدت إلى التدمير المنظم لمعظم المواقع الأثرية السورية فيه وأبقت بعض المواقع ذات الأهمية السياحية الاقتصادية بالنسبة إليها[٣٨]، كما في موقع رجم الهري الأثري[٣٩]، وموقع كنيسة الكرسي. كما استخدمت أحجار المواقع الأثرية المهدمة في بناء منشآت عسكرية في الجولان المحتل[٤٠]. ومن

[٣٨]- عملت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" على توظيف الإمكانيات السياحية في الجولان بما يخدم أهدافها ومصالحها، فشقّت الطرق إلى مختلف المناطق الأثرية، وأقامت المشاريع السياحية، وشجعت السياحة إلى الجولان بوسائل دعائية مختلفة، وفضلاً عن ذلك فإن سلطات الاحتلال تعلن بين مدة وأخرى عن اكتشافات أثرية، تزعم بأنها تعود لليهود، وتعمد إلى إرسال مرشدين سياحيين توظفهم وتزودهم بمعلومات تخدم الاحتلال وتشوه التاريخ الحقيقي للمنطقة. (عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص٦٤)

[٣٩]- رجم الهري: موقع أثري مميز من العصر البرونزي الأول (٣٢٠٠ق.م)، ويتألف من خمس حلقات (دوائر حجرية حول بناء مركزي ضخم يضم قبر دولمن). (تيسير خلف وعز الدين سطاس، المسيح في الجولان، (تاريخ وآثار)، دمشق، دار كنعان، ط١، ٢٠٠٦، ص١٣).

[٤٠]- خليف، الآثار السورية، ص١٦.

الجدير ذكره أن السلطات "الإسرائيلية زادت أعداد البعثات الأثرية الإسرائيلية العاملة في الجولان المحتل، حتى تجاوز الـ/١٥/ بعثة، توزعت على المناطق والقرى والبلدات كلها، بدعم وتمويل من مؤسسات عدة داخل الكيان الصهيوني وخارجه، ومنها: ("وزارة العلوم والآداب الإسرائيلية"، و"مؤسسة المسح الأثري الإسرائيلية"، "معهد أبحاث الجولان في إسرائيل"، "المجلس المحلي في كتسرين"، "وزارة الدفاع الإسرائيلية"، "سكرتارية الكيبوتس الإسرائيلية"، "مديرية البحث الإسرائيلية"، المجلس الوطني للأبحاث والتطوير الإسرائيلي"، "جامعة بار إيلان"، "صندوق استكشاف فلسطين" في لندن، المركز الوطني الفرنسي للأبحاث)، ومن الأماكن التي أجرت "إسرائيل" فيها أعمال التنقيب (خسفين، وفيق، ووادي الحريري، ورجم الهرى، وتل الباروك، ودير قروح، وخربة الرفيد، والدوكه، والكرسي، وبانياس، والعدنانية، والفاخورة)[٤١].

وقد قدمت الحكومة "الإسرائيلية" لهذه المؤسسات مختلف أنواع الدعم المادي والعلمي والأمني لأعمال التنقيب، ووضعت إمكانياتها كلها بتصرف سلطة الآثار والمتاحف "الإسرائيلية"، من أجل القيام بأعمال المسح والبحث في الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة. كما موّلت مشاريع عدة لإقامة متاحف ثابتة ومتنقلة لآثار الجولان، مدعية أنها آثار "إسرائيلية"، حتى أنها ضغطت على الهيئات الأجنبية المشاركة في أعمال التنقيب لكي تجير نتائج أعمالها لتخدم أهدافها وأطماعها المزعومة، ففي مستوطنة "قصرين" (كتسرين) وهي أكبر مستوطنة "إسرائيلية" في الجولان، يقوم الآن "متحف كتسرين"، الذي يحتوي معظم اللقى الأثرية السورية التي استولت عليها السلطات "الإسرائيلية". كما موّلت تلك المؤسسات متاحف متنقلة، تقوم بعرض تلك الآثار في مجموعة من دول العالم وتعرض الآثار السورية على أنها آثار لمواقع "إسرائيلية" تاريخية[٤٢].

---

[٤١]- عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، ص٥٨.

[٤٢]- خليف، الآثار السوريا، ص١٦.

إن كثافة المكتشفات الأثرية في الجولان وامتدادها التاريخي الطويل، يدلان دلالةً قاطعةً على أنّ موضوع آثار الجولان ليس موضوعاً يخص عمليات البحث العلمي والتنقيب الأثري فحسب، بل إنّه موضوع سياسي بامتياز، لأنه يدخل حسب اعتقاد الصهاينة . في إطار ما يسمى "الحق التاريخي" الذي ادعوه لأنفسهم من أجل تبرير احتلالهم للجولان والأراضي العربية المحتلة. لذلك اتبعوا سياسة التضليل وتشويه الحقائق التاريخية بهدف تسخيرها لمصلحتهم، ممّا أسهم في خلق تفسيرات غير دقيقة، جعلت الحقائق التاريخية مضللة للرأي العام العالمي، كما أسفرت عن معطيات بعيدة عن العقل والمنطق، وأوجدت إشكاليات غير قابلة للحل، إذ وصل الأمر بالمسؤولين "الإسرائيليين" إلى القول: "إنّ ميزة الآثار اليهودية هي عدم توقيعها أي (عدم ترك نصوص تاريخية مرافقة لهذه الآثار ومنقوشة عليها، تفسرها وتدل على تاريخها وحضارتها التي تنتسب إليها)[٤٣].

تمثّل هذه "المقولة الصهيونية"، وغيرها من الأعمال غير العلمية التي قام بها "الإسرائيليون" في الجولان، أكبر أشكال التضليل، وتشويه الحقيقة التاريخية، وذلك من أجل إثبات أنها يهودية بمجرد عدم وجود نقوش كتابية عليها، أو إزالة بعض تلك النقوش والادعاء بأنها آثار يهودية، حتى وإن كان عمر هذه الآثار يسبق تاريخ مرور العبرانيين في هذه المنطقة.

٤ . موقف القانون الدولي من التنقيبات الأثرية "الإسرائيلية" في الجولان السوري:

تمثل التنقيبات الأثرية التي قامت بها "إسرائيل" في الجولان السوري المحتل، وما رافقها من انتهاكات متعمدة من نهب وتزوير وتخريب للمواقع الأثرية، وسرقة القطع الثمينة منها، ونقلها إلى داخل "إسرائيل"، أكبر أعمال الخرق المتعمد للقانون الدولي الذي

[٤٣]- تيسير خلف، آثار الجولان، جريدة الجولان، القنيطرة، العدد/٦٠/، ٢١كانون الثاني٢٠٠٨، ص١٦.

يحظر مثل هذه الانتهاكات والخروق للآثار الحضارية في الجولان، وبقية الأراضي العربية المحتلة. كما تتعارض هذه الممارسات مع القوانين والأعراف والشرائع الدولية[٤٤]، إذ تعدّ خرقاً لقواعد القانون الدولي الذي (لا يسمح لأي قوة احتلال بالتنقيب عن الآثار في الأراضي التي تحتلها، أو القيام بأي عمل من شأنه تغيير المعالم الطبيعية فيها). ويتمثل ذلك في:

- اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في ١٩٤٩/٨/١٢.
- اتفاقية لاهاي الموقعة في ١٩٥٤/٥/١٤.
- ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومختلف القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى[٤٥].
- فقد جاء في اتفاقية لاهاي الموقعة بتاريخ١٩٥٤/٥/١٤، المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح: "وجوب احترام الممتلكات الثقافية، وعدم سرقتها أو نهبها، أو تبديدها، وتحريم أي عمل تخريبي موجه ضدها، وعدم الاستيلاء على ممتلكات ثقافية منقولة في الأراضي التي يتم احتلالها[٤٦].
- وكذلك تبنت منظمة اليونسكو بتاريخ١٩٥٦/١٢/٥، في أثناء انعقاد دورتها الثامنة عشرة في العاصمة الهندية نيودلهي، توصيات بوجوب تطبيق المبادئ الدولية على الحفريات الأثرية ضمن الأراضي المحتلة. وقد ورد النص على الشكل الآتي: "على السلطة المحتلة أن تمتنع عن القيام بالحفريات للآثار في أراضي دولة أخرى. وإذا وجدت مصادفة بعض الاكتشافات يكون على السلطة المحتلة أن تحمي تلك الاكتشافات وتسلمها مع وثائقها فور انتهاء الأعمال القتالية إلى السلطات المختصة

---

[٤٤]- سليمان، الانتهاكات "الإسرائيلية" غير المشروعة، ص٢٨٨-٢٨٩.

[٤٥]- عبد الكريم، الممارسات الإسرائيلية، ص٥٤.

[٤٦]- سليمان، الانتهاكات "الإسرائيلية" غير المشروعة، ص٢٨٨.

التي كانت قائمة في تلك الأراضي قبل احتلالها)[٤٧].

ومع ذلك، بقيت السلطات "الإسرائيلية" متجاهلة كل ما يتعلق بالقوانين الدولية، والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمنظمات الدولية. وفي هذا السياق، لابدّ من الإشارة إلى أن أعمال الاحتلال "الإسرائيلي" في الجولان تجاه الآثار، لم تحرك المنظمات الثقافية العالمية والدولية ولاسيما التابعة لهيئة الأمم المتحدة. ولم تستطع القرارات الدولية منع "إسرائيل" من القيام بممارساتها اللا أخلاقية. كما لم تتخذ الأمم المتحدة القرارات والإجراءات اللازمة التي تمنع "إسرائيل" من تهويد الهوية الثقافية والحضارية للجولان السوري، ولم يُنَفّذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم/٤٩٧/ الذي صدر في ١٩٨١/١٢/١٧، الذي عدّ قرار فرض "إسرائيل" قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل، قراراً باطلاً ولاغياً، وليس له أي أثر قانوني على الصعيد الدولي، وطالب القرار "إسرائيل" بأن تلغي قراراتها وإجراءاتها في الجولان فوراً، والإعلان أن أحكام اتفاقية جنيف المعقودة في ١٩٤٩/٨/١٢ جميعها مازالت سارية المفعول على الأراضي السورية المحتلة منذ عام١٩٦٧[٤٨].

أكدت أعمال الكشف والتنقيب الأثري التي أجراها علماء الآثار السوريون في المواقع الأثرية في الجزء المحرر من مدينة القنيطرة بعد حرب تشرين عام١٩٧٣، زيف الادعاءات "الإسرائيلية" وبطلانها، إذ ثبت بالدليل القاطع من خلال اللقى الأثرية في هذه المواقع، عكس ما يدعيه "الإسرائيليون"، فالوجود البشري العربي السوري قديم جداً، تزامن مع الوجود البشري في مناطق بلاد الشام كلها، ويدلّ على ذلك كثافة المواقع الأثرية وتوزعها الجغرافي في مختلف أنحاء الجولان(الفاخوره – الدرداره....)؛ ممّا يدل على

[٤٧]- خليف، الآثار السورية، ص١٧-١٩.

[٤٨]- القرار رقم/٤٩٧/، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين١٩٧٥-١٩٨١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٤، مج٢، ص٢٩٤.

الازدهار الحضاري الذي شهده، وعلى التواصل بين الحضارات التي شهدتها المنطقة في مختلف العصور التاريخية، وعلى التفاعل والتطور الحضاري للإنسان العربي فيه، وتجذره في الأرض رغم الأخطار الخارجية التي أحاطت به، فضلاً عن التعبير الحي لإبداعات إنسان الجولان من خلال تجسيد الأعمال الفنية الأثرية، وترسيخ الهوية العربية السورية فيه، مهما حاولت "إسرائيل" تهويد الآثار السورية فيه، وتزوير الحقائق لكسب مواقف سياسية مؤيدة لها دولياً.

إن آثار الجولان جزء مهم من الإرث الحضاري والثقافي والإنساني للتاريخ العربي، وجزء من الصراع مع "إسرائيل"، التي لم ولن تتوقف يوماً عن محاولاتها للتوسع والسيطرة وتهويد الهوية العربية في المناطق العربية المحتلة. لدرجة أنها أولت اهتمامها بالتنقيب عن الآثار منذ الأيام الأولى للاحتلال، حتى قبل أن تبدأ بعمليات الاستيطان فيه.

٥ . الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان السوري في السنوات بين ١٩٦٧-١٩٧٦:

يعدّ الاستيطان اليهودي تجسيداً فعلياً وعملياً للمشروع الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة، القائم على التوسع والسيطرة، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية "الإسرائيلية"، إذ قامت "إسرائيل" منذ الأيام الأولى للاحتلال، بالعمل على خلق المقومات المادية والبشرية والإدارية والسياسية التي من شأنها تحقيق السيادة "الإسرائيلية" على الجولان، واعتمدت في سياستها على اتجاهين متكاملين، يحققان هدفاً واحداً هو الوصول إلى عزل الجولان وسلخه عن وطنه سوريا، وصولاً إلى ضمه نهائياً إلى الكيان "الإسرائيلي"[٤٩].

فالاتجاه الأول: يتمثل في السيطرة على الأرض من خلال الاستيطان والتهويد، لذا لجأت إلى إصدار الأمر العسكري رقم/٥٨/ عام١٩٦٧، المتعلق "بالأموال المتروكة"

[٤٩]- إجراءات "إسرائيل" الأخيرة في الجولان، دراسة من إعداد مكتب الإعلام والنشر في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، رقم/٣٨٦٩/، كانون الأول١٩٨٠، ص٦-٧.

(أي الممتلكات الخاصة للسكان الذين أجبروا على النزوح)، واستخدمت هذا الأمر للاستيلاء على أراضي المواطنين السوريين وممتلكاتهم. وقد أعطى هذا الأمر صلاحيات للاستيلاء على تلك الممتلكات، كما استخدمت صلاحيات الأمر العسكري رقم/٥٩/ الصادر عام١٩٦٧، والمتعلق "بأملاك الدولة"، إذ وضعت السلطات الإسرائيلية الأملاك الحكومية العائدة للدولة السورية جميعها تحت تصرفها، وعدتها "أملاكاً لها" بحكم وقوعها تحت الاحتلال[٥٠].

والاتجاه الثاني: يتمثل بعزل السكان السوريين وطردهم وتهجيرهم، بهدف السيطرة عليهم سياسياً وأمنياً، وصولاً إلى تفريغ الجولان من سكانه، واستعمار أرضه بالقوة[٥١].

وبعد الاحتلال مباشرة بدأت عمليات الاستيطان "الإسرائيلي" على أرض الجولان[٥٢]، إذْ أقيمت سلسلة من النقاط الاستيطانية المؤقتة "الناحال"[٥٣] منذ ١٩٦٧/٨/١. وبقي الاستيطان في الجولان حتى عام١٩٧١، مقتصراً على الناحال، ثم بدأت "إسرائيل" تحويل نقاط الناحال التي أقيمت إلى مستوطنات دائمة[٥٤]. ولاسيما بعد

---

[٥٠]- خالد عايد، الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ص٦–٨.

[٥١]- الإرهاب الصهيوني، مرجع سابق، ص٢٧–٢٨.

[٥٢]- إجراءات "إسرائيل" الأخيرة في الجولان، المصدر السابق، ص٧.

[٥٣]- الناحال: (NAHAL): وتعني (رواد الشباب المقاتل)، وهو تنظيم عسكري مؤلف من فرق المتطوعين، ويؤدي دوراً مهماً في إقامة المستوطنات الزراعية، كما يسهم في استصلاح الأراضي الزراعية، واستيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وإعداد الشباب للخدمة العسكرية والعمل الزراعي، (أي جنود ومزارعين بآن واحد)، ويرتبط هذا التنظيم إدارياً بوزارة الدفاع "الإسرائيلية". (الدوري وآخرون، ص٥١٦، وأيضاً: العسلي، جيش العدوان الصهيوني، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات رقم/٧/، ط١، ١٩٧٩، ص٥١٣).

[٥٤]- حبيب قهوجي، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٧٨، ص٢٢٣.

أن أجرت صحيفة يديعوت أحرنوت استفتاء عن الاستيطان في الجولان واستغلال خيراته، جاءت النتيجة٣٣% أيدوا الاستيطان السريع في الجولان في حين ٢% أيدوا الاستيطان في غزة، و٢٦% أيدوا الاستيطان في الضفة الغربية.

وقد نظّمت المستوطنات بحيث خُططت كل مستوطنة لتضم نحو/١٠٠/ وحدة سكنية، يبلغ عدد سكانها نحو/٤٠٠/نسمة، وخُصِّص لكل منها نحو/٣٥٠٠/ دونم من الأراضي الزراعية، وشمل الاستيطان مناطق الجولان كلها، إذْ أُقيمت مستوطنات على مقربة من خط وقف إطلاق النار في وسط الجولان وجنوبه[٥٥].

وقامت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بخلق المقومات المادية لتلك المستوطنات، من دعم المشاريع الزراعية والصناعية، وتنفيذ عددٍ من المشاريع المائية، وإقامة المنشآت السياحية[٥٦]. فقد أقيم المركز البلدي "بني يهودا" في جنوب الجولان عام١٩٧٢ حول مصنع تابع للصناعة الجوية "الإسرائيلية"، وكذلك أقيم مصنع للأدوات الإلكترونية في كل من مستوطنة مفوحمة وكفار حروف في الجنوب، وأقيم مصنع للأدوات الكهربائية في كل من مستوطنة جيشور في الجنوب، ومستوطنة سنير قرب بانياس، وأقيمت مصانع مماثلة للأفلام والتصوير وللأحذية ومخازن للتبريد في عدد من المستوطنات، كما أقيمت أحواض لتربية الأسماك فيها، وأُسّست شركة حرمون للأعمال السياحية، بهدف تنشيط السياحة ولاسيما في المستوطنات الواقعة على سفح جبل الشيخ[٥٧].

وأرادت "إسرائيل" من عمليات الاستيطان في الجولان السوري، تحقيق أهداف عدّة:

---

٥٥)- إلياس، مسيرة تحرير الجولان، ص٦١.

٥٦)- علي بدوان، قضايا هضبة الجولان، دمشق، دار الميزان، ط١، ٢٠٠، ص٥٤.

٥٧)- قهوجي، استراتيجية الاستيطان، ص٢٢٤.

اقتصادية وسياسية وعسكرية واستراتيجية[٥٨]. ففضلاً عن تحقيق حلمها بالتوسع في "أرض "إسرائيل" الكبرى" فإنها سيطرت على مصادر المياه في الجولان، وبدأت تستغل خيراته بعد طرد سكانه العرب، وجلب المستوطنين اليهود، كما حققت هدفاً أمنياً بتقوية الخط الدفاعي على الجبهة مع سوريا من خلال إسكان عناصر وضباط الجيش والأمن "الإسرائيلي" مع عائلاتهم في تلك المستوطنات، بهدف تكريس احتلال الجولان، تمهيداً لضمه إلى الكيان "الإسرائيلي"[٥٩]، وعليه فإن الاستيطان "الإسرائيلي" في الجولان الذي زاد على/٤٩/مستوطنة لم يكن وسيلة لحلّ مشكلة اجتماعية أو اقتصادية، وإنّما كان أسلوباً استهدف تهويد الأرض وإفراغ الجولان من سكانه الأصليين كمرحلة أولى تبعتها عملية تغيير المعادلة الديمغرافية وإلحاق الجولان في الهيكلية الاقتصادية "الإسرائيلية".

٦ . سياسة "إسرائيل" في المجال الاقتصادي:

أ- الاستيلاء على الأراضي:

تعدّ الزراعة المصدر الأساسي في اقتصاد القرى الواقعة تحت الاحتلال في الجولان. وتعتمد هذه القرى اعتماداً رئيسياً على زراعة التفاح، التي تعدّ المصدر الأول لدخل الأغلبية العظمى من السكان. وقد عمدت السلطات "الإسرائيلية" منذ اليوم الأول للاحتلال، إلى الاستيلاء على معظم الأراضي الصالحة للزراعة[٦٠]، فصادرت أكثر من

---

[٥٨]- مركز المعلومات القومي، تقرير فصلي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة١٩٦٧ – ١٩٩٥، دمشق، أيار١٩٩٦، ص١.

[٥٩]- يقول أبو زعيرا، وهو رئيس مجلس المستوطنات اليهودية في الجولان، في مقال له بعنوان (الاستيطان اليهودي في الجولان والصراع من أجل تثبيته): "إن إسرائيل شرعت فور احتلالها الجولان عام١٩٦٧ بتنفيذ مشروع استيطاني، يهدف تحويل الجولان إلى جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وحاز هذا المشروع على دعم غالبية السكان في إسرائيل، وجميع حكوماته المتعاقبة على حدٍّ سواءً".(ماعوز وآخرون، الجولان بين الحرب والسلام)، ترجمة أحمد أبو هدبة، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ص١١٨.

[٦٠]- تقرير وزارة الخارجية السورية رقم/٤٠/، ص٤-١٠.

٩٠% منها، بينما لم يتبقَ سوى مساحة ١٠% في أيدي السكان السوريين، منها/٣٠%/ مناطق أمنية وعسكرية مزروعة بالألغام[٦١].

وأصدرت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" مجموعة من القرارات للتحكم بالثروات الاقتصادية الطبيعية في الجولان، وفي مقدمتها الأرض والمياه، بهدف تشجيع الاستيطان الصهيوني، استناداً إلى مجموعة الأوامر العسكرية التي أصدرها قادة الاحتلال، والتي بدأت بإصدار بلاغ عسكري في ١٩٦٧/٦/١٤ يتعلق بالمساحات المغلقة، فعدّ الجولان بكامله مساحة مغلقة ومحظورة[٦٢].

ومن دون شك، فإن هذا القرار جاء ليثبت الوضع الذي فرضته "إسرائيل" إثر دخولها الجولان، وهدف إلى جعل المناطق التي هُجّرَ أهلها بالقوة من بيوتهم، مناطق عسكرية مغلقة خالية من السكان يُمنع أصحابها من العودة إليها.

وقد ألحق البلاغ العسكري بمجموعة من الأوامر العسكرية الأخرى التي منها:

- الأمر العسكري (رقم١) الصادر في ١٩٦٧/٦/١٨ الذي أكد على أن المنطقة المحتلة في الجولان هي بكاملها مساحة مغلقة، يمنع على المدنيين الدخول أو الخروج منها، إلا بتصريح يصدره الحاكم العسكري. وحدّد الأمر عقوبة الحبس مدة خمس سنوات لكل من يخالف أحكامه. وتبع ذلك إصدار القيادة العسكرية "الإسرائيلية" في الجولان.
- الأمر العسكري (رقم١٣) في ١٩٦٧/٧/١٤ الذي عدّ مساكن مدينة القنيطرة التي خلت من السكان إثر الاحتلال، مساحات عسكرية مغلقة لا يسمح بدخول السكان إليها وخروجهم منها إلا بموجب رخصة خطية تصدر عن الحاكم العسكري[٦٣].
- الأمر العسكري (رقم١٥) الذي يقضي بجعل القرى جميعها مناطق عسكرية مغلقة،

---

[٦١]- أبو لبدة وآخرون، مرجع سابق، ص١٠.

[٦٢]- رضوان زيادة، الجولان في صراع السلام، دمشق، دار الأماني، ط١، ٢٠٠٤، ص١٧

[٦٣]- أيوب وفخر الدين، الجولان المحتل، ص٥٦.

بعد أن قامت سلطات الاحتلال بتهجير من كان فيها بالقوة[٦٤]، مثل سكان مدينة القنيطرة التي بقيت فيها بعض العائلات تحت الاحتلال حتى عام١٩٦٩ حين قامت سلطات الاحتلال بتهجيرهم بالقوة إلى دمشق.

من الواضح أن هذه الأوامر جاءت لتمنع عودة السكان العرب السوريين الذين أجبرتهم "إسرائيل" على ترك مدنهم وقراهم إذْ كانت تعتقل من يحاولون العودة إلى بيوتهم وتقوم بسجنهم مدّة طويلة ثم تبعدهم قسراً إلى سوريا.

وهكذا نجد أن القرارات الصادرة عن قوات الاحتلال الإسرائيلي كانت جميعها بهدف وضع الأراضي السورية تحت تصرف الإدارة العسكرية في الجولان[٦٥]، وخولت هذه الإدارة حرية التصرف بهذه الممتلكات جميعها من بيع وشراء وتأجير وغير ذلك لتمكين المستوطنين الصهاينة من السيطرة عليها واستملاكها. وفي السياق ذاته اتبعت سلطات الاحتلال أساليب مختلفة للاستيلاء على الأرض[٦٦]، منها: مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية أو مدنية بحجة بناء المنشآت العامة، أو الاستيلاء عليها بحجة أن هذه الأراضي المستولى عليها أراضٍ حكومية[٦٧].

---

[٦٤]- محمد عبدو الإبراهيم، الجولان بين مطرقة الاحتلال وسندان التلوث، دمشق، مكتب الشرق، ط١، ٢٠٠٣، ص٧٠.

[٦٥]- تقرير وزارة الخارجية السورية رقم/٤٠/، ص٥.

[٦٦]- لم تكتفِ سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بالسيطرة على أراضي الجولان واستغلالها، فبعض المعطيات تشير إلى قيام جهات "إسرائيلية" بسرقة التربة الخصبة من مناطق عدة في الجولان ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة، الأمر الذي أدى إلى اختفاء تلال بكاملها. تقرير لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا. (تقرير وزارة الخارجية السورية رقم/٣٥/، ص١٣).

[٦٧]- قامت السلطات "الإسرائيلية" بمصادرة أراضي المواطنين العرب تحت أشكال مختلفة، فتارة بتطبيق قوانين وأنظمة الدفاع والطوارئ، وتارة باسم قوانين استملاك الأراضي. وقد هدفت من ذلك تجريد السكان العرب من أراضيهم وجعلها في خدمة الاحتلال الصهيوني، وتحويل أصحاب الأرض إلى أيدٍ

ب- السيطرة على مصادر المياه:

قامت "إسرائيل" بالسيطرة على مصادر المياه في الجولان، بعد أن أصدرت عدداً من الأوامر العسكرية التي تسمح لها بذلك، منها:

الأمر العسكري (رقم١٢٠) الصادر في ١٩٦٨/٣/٢٤، الذي حدّد الأعمال والنشاطات التي تؤثر على مصادر المياه، من حفر وتحويل واستخراج وضخ ونقل وتصريف، وإنشاء مشاريع المياه، وبناء السدود، وما يتبعها من منشآت، وحفر القنوات، وبناء الخزانات، واستعمال المياه للري، أو لأية غاية أخرى[٦٨]. وبموجب هذا الأمر عينت مسؤولاً خُوِّل الصلاحيات كلها المتعلقة بأعمال المياه، كما نص (الأمر١٢٠) على عدم السماح لأي شخص بالقيام بأي عمل يتعلق بالمياه إلا بموجب ترخيص مشروط صادر عن المسؤول، الذي له الحق بالكشف عن مصادر المياه واتخاذ الوسائل التي يراها مناسبة لتنفيذ أحكام هذا الأمر، بما في ذلك إمكانية استعمال القوة. ونصت بنود الأمر ذاته على إلزام كل شخص في حدود المنطقة التي تقع تحت حيازته منشأة معدة لضخ المياه أو لاستخراجها، بتشغيل تلك المنشأة وتوريد مياهها لمن يوافق له هذا المسؤول، وبالشروط التي يحددها[٦٩].

يتضح من البنود الواردة في هذا الأمر العسكري أنّها وضعت لتسهيل مهمة سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" في ممارسة سياستها التوسعية الموجهة للسيطرة المطلقة على مصادر المياه الموجودة في الجولان السوري المحتل.

عاملة في خدمة الاقتصاد "الإسرائيلي"، وإضعاف ارتباطهم بأرضهم ومحاولة تمزيقهم وبعثرتهم. (قهوجي، الصهيونية والعنصرية، ص٥٧)

[٦٨]- الإبراهيم، الجولان بين مطرقة الاحتلال، ص٧٤-٧٥.

[٦٩]- الأوامر العسكرية "الإسرائيلية" الصادرة بحق الجولان وأهله منذ احتلاله عام١٩٦٧، صحيفة الوطن السورية، دمشق، العدد/٣٢١/، الصادر بتاريخ٢٠٠٨/٢/٦، ص٧.

وقد طبقت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" تلك الأوامر والقرارات عملياً على أرض الواقع، إذْ وضعت يدها على منابع نهر بانياس في الجولان وحولتها لخدمة الاستيطان الزراعي، وري الأراضي الزراعية في المستوطنات، كما أنها استغلت مياه نهر اليرموك وحولتها إلى داخل "إسرائيل"، وسيطرت على الأنهار والمصادر المائية التي تنبع من الجولان وصادرت بحيرة مسعدة وحوّلت مياهها إلى المستوطنات، وحرمت المواطنين السوريين من الإفادة منها(٧٠).

هذا ومن خلال الدراسة التي وضعها الخبير المائي الجولاني شحادة نصر الله في دراسته أشار إلى أن "إسرائيل" تسرق من مياه الجولان بما يعادل/٨١٣/ مليون متر مكعب سنوياً(٧١)، كما بَنَتْ مجموعة كبيرة من البرك الاصطناعية لتخزين أكثر من ٦٠مليون متر مكعب من مياه الأمطار والينابيع والوديان في فصل الشتاء، بقصد استخدامها لأغراض الري والزراعة في المستوطنات خلال فصل الصيف. وبالتالي حرمت المواطنين السوريين من الإفادة منها، كما أنها منعتهم من حفر الآبار الارتوازية وبناء البرك الاصطناعية والخزانات الخاصة لحرمانهم من تجميع مياه السيول والينابيع التي تجري خلال فصل الشتاء، في الوقت الذي سمحت للمستوطنين بحفر الآبار الارتوازية في مناطق الجولان المحتلة جميعها، وحولت مياهه الجوفية إلى المستوطنات "الإسرائيلية"(٧٢).

من الواضح أن "إسرائيل" تهدف من خلال سيطرتها على مصادر المياه في الجولان إلى محاصرة المواطنين السوريين وضرب القاعدة الاقتصادية الزراعية التي ترتكز عليها معيشتهم في محاولة لإخضاع العرب السوريين في الجولان لمشيئتها، وإيقاف حركة المقاومة الوطنية فيه.

٧٠- تقرير وزارة الخارجية السورية رقم/٤٠/، ص١٠.

٧١- جورج كدر، كيف يعيش أهلنا في الجولان، موقع بورصات وأسواق يحاور جولان تايمز، ٢٠٠٦/٩/١٤.

٧٢- أيوب وفخر الدين، الجولان المحتل، ص٦٦-٦٨، وأيضاً: تقرير وزارة الخارجية السورية رقم/٤٠/، ص١١-١٣.

ثالثاً: الخاتمة

هدفت الإجراءات "الإسرائيلية"، ومحاولات التهويد التي قامت بها سلطات الاحتلال الصهيوني في الجولان السوري بعيد عام ١٩٦٧، إلى تحقيق الأهداف والمشاريع الصهيونية المستقبلية إزاء الجولان ليس فقط من أجل نهب ثرواته واستغلاله، بل ضمه نهائياً إلى الكيان الصهيوني ومحو الانتماء الوطني والقومي لسكانه العرب السوريين وفصلهم عن تاريخهم وتراثهم وثقافتهم ووطنهم وأمتهم.

ومن نافل القول أن سلطات الاحتلال ضربت بعرض الحائط الشرعية الدولية والقانون الدولي ولاسيما مبدأ "عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة"، ووثيقة جنيف الرابعة عن حماية السكان المدنيين الواقعيين تحت الاحتلال.

كما لابدّ من الإشارة إلى أن الأمم المتحدة كانت قد اتخذت منذ بدء الاحتلال حتى الآن عشرات القرارات الدولية، التي تعدّ الاحتلال باطلاً، وتدين كافة الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد الجولان السوري المحتل.

وتكفي الإشارة إلى أن القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم/٤٩٧/ تاريخ ١٩٨١/١٢/١٧ اعتبر قرار ضم الجولان قراراً باطلاً ولاغياً وليس له أي أثر قانوني على الصعيد الدولي، وأن أحكام اتفاقية جنيف المقررة بتاريخ١٩٤٩/٨/١٢ مازالت سارية المفعول على الساحة الدولية وتنطبق على الأراضي السوريا المحتلة منذ عام١٩٦٧.

لاشكّ أن أسباب عدم تنفيذ الكيان الصهيوني لقرارات الأمم المتحدة بشأن الأراضي العربية المحتلة تعود إلى الدعم غير المحدود من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الناتو لسلطة الاحتلال.

مع خطورة ما اتخذه الكيان الصهيوني من إجراءات وسياسات هادفة إلى تهويد الجولان السوري المحتل وإخضاع سكانه العرب السوريون إلّا أنّ إرادة المقاومة لدى

أحرار الجولان كانت أكبر من تلك السياسات التهويدية كلها، وهنا لابدّ من التذكير أن أحرار الجولان في مواقفهم جميعها كانوا على عهد الانتماء للوطن، وهم من رفع شعار "المنية ولا الهوية"، وهم من صاغوا الوثيقة الوطنية التي تحدد المبادئ العامة والملزمة للسكان العرب السوريين جميعهم في مواجهة الاحتلال، والتي أهمها:

أ- هضبة الجولان المحتلة هي جزء لا يتجزأ عن الوطن الأم سوريا.

ب- عدم الاعتراف بأي قرار تصدره سلطات الاحتلال عن ضم الجولان.

ج- عدم الاعتراف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية لأنّها عينت من قبل الحاكم العسكري.

د- ها هم أحرار الجولان الآن يرفضون قرار سلطات الاحتلال الصهيوني بإعادة انتخاب ما يسمى بالمجالس المحلية وإنتاجها في الجولان المحتل، وإن نضال أحرار الجولان سيستمر إلى حين تحرره كاملاً من هذا الاحتلال.

رابعاً: الملاحق:

١-المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الجولان ما بين عامي١٩٦٧-١٩٧٦ وتاريخ بنائها، وموقعها وحالتها الاقتصادية وفق الترتيب الزمني لإنشائها:

م	اسم المستوطنة ونوعها	تاريخ بنائها	الموقع	الحالة الاقتصادية
١	ميروم هجولان، أنشأتها حركة الكيبوتس الموحد	١٩٦٧/٧/١٦	وسط الجولان مكان قرية /العليقة وقد نقلت عام١٩٧٢م إلى جبل نبطل	تعتمد على الزراعة وتربية المواشي وتقدر مساحتها بـ/٤٥٠٠/دونم للزراعة و/٣٣/ألف دونم للمراعي
٢	سنير (كفار شاريت)، نوعها (ناحال) تحولت إلى كيبوتس في عام١٩٦٨.	١٩٦٧/٨/١٤	شمال الجولان، بالقرب من نبع بانياس، على انقاض قرية العباسية	تعتمد على الزراعة، وتربية الماشية والدواجن، وفيها بعض الصناعات الغذائية ومعمل لأدوات التدفئة، ومعمل لصنع مطافئ الحريق، مساحتها (٢٠٠٠)دونم للمراعي و(٢٠٠٠)دونم للزراعة
٣	آفيك (ناحال هغولان) تحولت عام١٩٧٢ إلى كيبوتس	تأسست في ١٩٦٧/١٢/١٧	جنوبي الجولان، على أنقاض قرية فيق الأثرية	تعتمد على الزراعة وتبلغ مساحة الأراضي التي تشغلها /٤٥٠٠/دونم
٤	عين زيفان (عين زيوان)، نوعها (ناحال) تحولت إلى كيبوتس	١٩٦٨/١/١٣	شمالي وسط الجولان، على أنقاض قرية عين زيوان السورية	تعتمد على زراعة الفاكهة والخضروات والحبوب، فيها مزارع للأبقار والدواجن، ومصانع للجلود والأحذية، تقدر مساحتها (٥٠٠٠)دونم
٥	ميفوحمة، نوعها	١٩٦٨/١/٢٢	جنوبي الجولان، في	تعتمد على الزراعة المتنوعة

	(ناحال) تحولت إلى كيبوتس	انتقلت في حزيران ١٩٦٨ إلى موقع جديد يشرف على بحيرة طبريا في موقع على تل من تلال جبل الشرارات	أراضي مزرعة عز الدين	(قطن– حبوب – موز)، فيها مزارع لتربية الديك الرومي ومزارع تربية أبقار اللحوم وبرك تربية الأسماك، وقد أنشأت فيها صناعات إلكترونية عام١٩٧٥، تقدر مساحتها(٤٥٠٠)دونم مع مساحة (٢٥٠٠٠)دونم للمراعي.
٦	غيشور، نوعها(ناحال) تحولت إلى كيبوتس في تشرين الثاني عام١٩٧٦	١٩٦٨/٣/١٠	في أراضي وادي السمك جنوب الجولان	تعتمد على الزراعة وتربية الدواجن والأبقار وفيها مصنع للأدوات الكهربائية، مساحتها/٨٠٠/دونم.
٧	جفعات بوآف، نوعها (ناحال)، تحولت عام١٩٧٢ إلى موشاف تعاوني	١٩٦٨/٣/١٢	جنوبي الجولان على أراضي قرية سكوفيا الغربية ومرتفعاتها.	تقدر مساحتها بـ/٤٥٠٠/دونم
٨	نفي اطيف		على أنقاض قرية جباتا الزيت	زراعة زهور وأفاكادو
٩	رامات مغشتيم		شمال قرية فيق	تربية دواجن وماشية
١٠	نؤوت جولان		جنوب قرية الحونية	تربية أبقار
١١	راموت		أنقاض قرية الصباحية	زراعة موز وحمضيات
١٢	آل روم		على أراضي عين حور	زراعة وتربية أبقار ومصنع أدوات كهربائية
١٣	كفار جنت		قرب قرية سكوفيا	تعتمد على الصناعة

١٤	نوف		على أنقاض مزرعة ناب	تعتمد على زراعة وتربية أبقار
١٥	مركز بني يهودا		على أنقاض قرية سكوفيا	تعتمد على زراعة الحمضيات وتربية الأبقار
١٦	كفار حاروف	١٩٧٣	على أنقاض قرية كفر حارب	تعتمد على الزراعة وفيها مراكز للصناعات الإلكترونية
١٧	العال		على أنقاض قرية العال	تعتمد على الزراعة
١٨	أني	١٩٧٣	أنقاض قرية السلوقيه	تعتمد على الصناعة
١٩	عليا شفعيم		قرب قرية رمانة	تعتمد على الصناعات الثقيلة
٢٠	هسبعين	١٩٧٣	على أنقاض قرية خسفين	فيها مراكز خدمات إدارية وثقافية
٢١	انيعام	١٩٧٦	على انقاض قصرين مستعمرة كتسرين	

٢- مصور يبيّن الموقع الجيواستراتيجي للجولان:

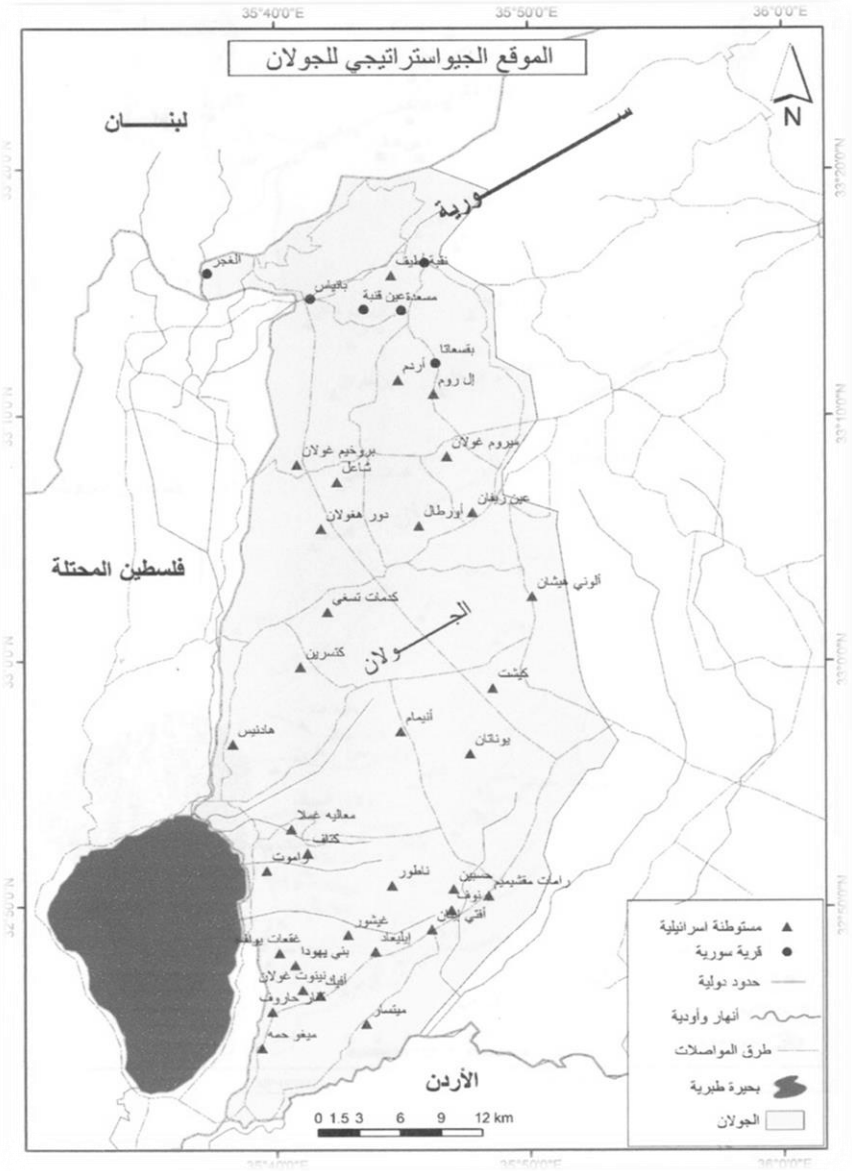

٣- مصور يوضح مصادر المياه الرئيسية في الجولان المحتل:

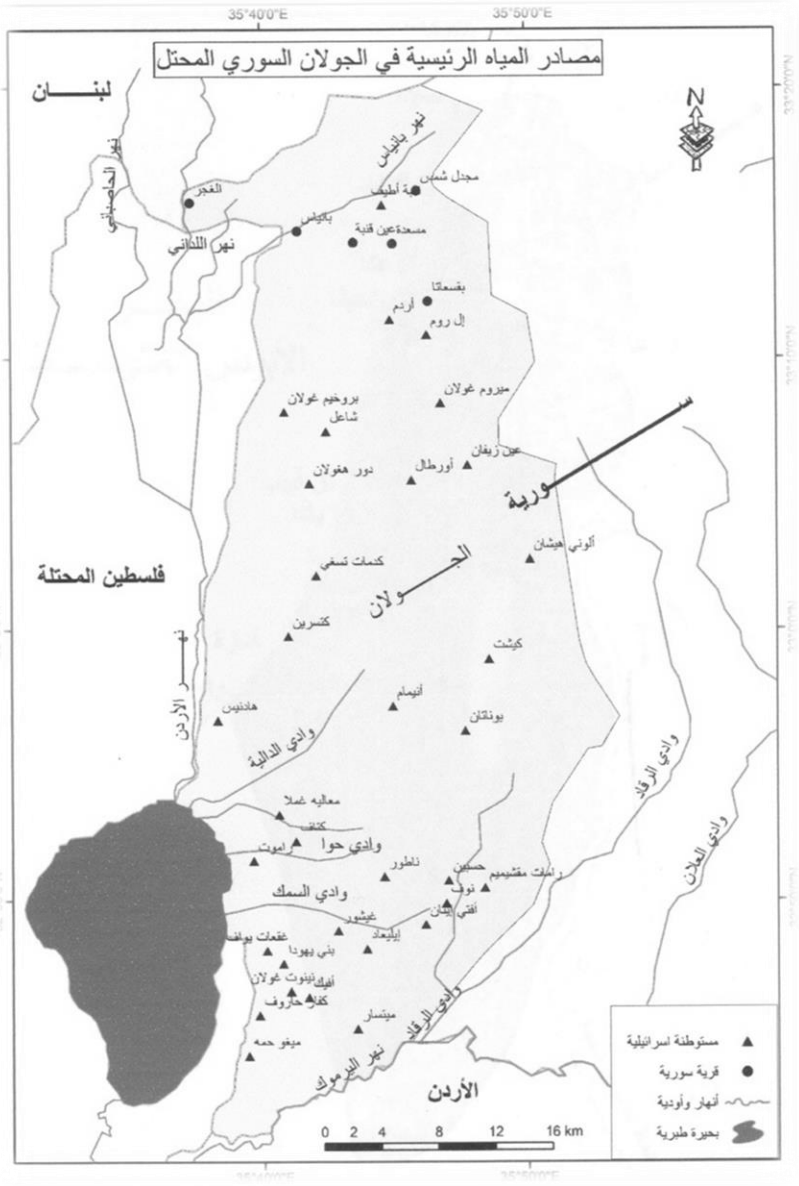

٤- مصور للجولان قبل الاحتلال:

٥- مصور يوضح المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل والقرى الباقية تحت الاحتلال:

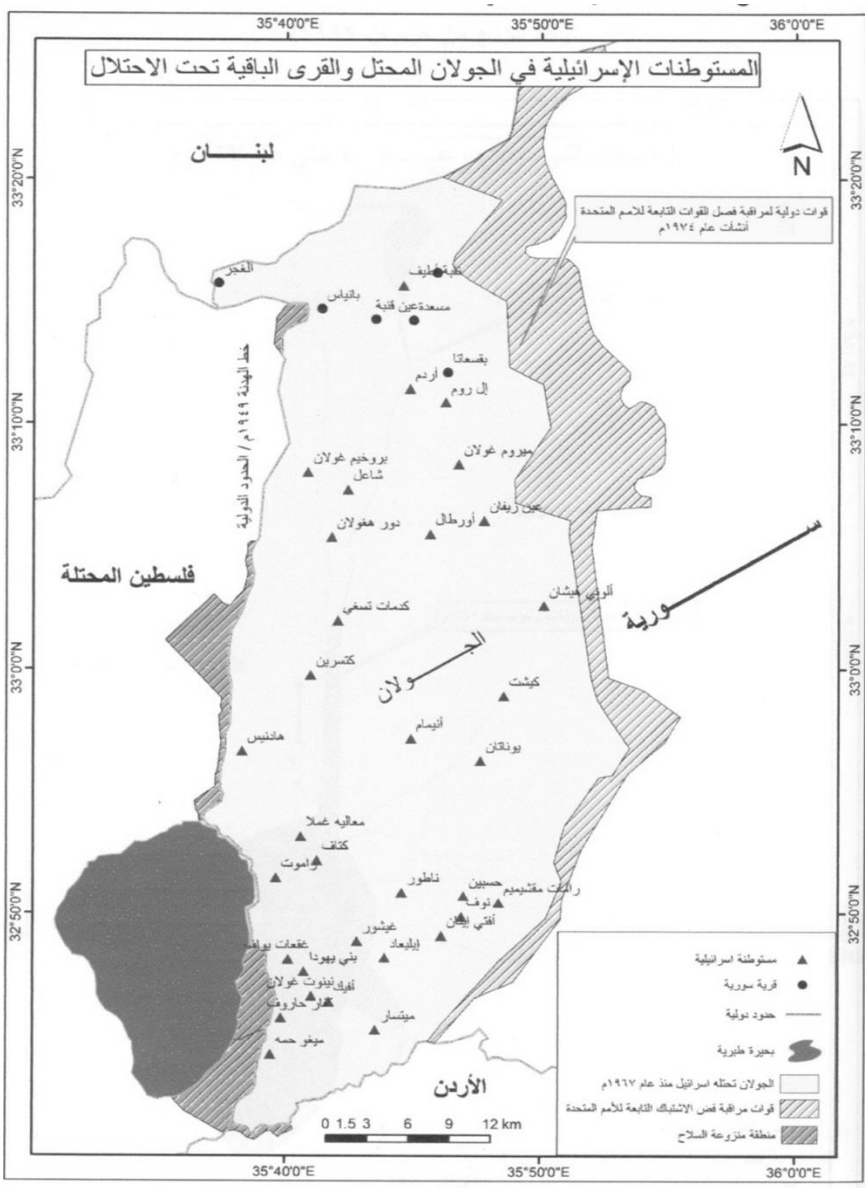

خامساً: مصادر البحث ومراجع:

أولاً: الوثائق المصورة

١-أرشيف وزارة الخارجية السورية حيث يحتوي تقارير خاصة بالجولان، وخاصة فيما يتعلق بقضايا السكان تحت الاحتلال.

٢-أرشيف القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي وقد ضم مجموعة من الدراسات والكراسات ذات الصبغة الوثائقية التي توضح الموقف السوري في الحرب والسلام، خاصة فيما يتعلق بسكان الجولان تحت الاحتلال.

٣-أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) فيه معلومات مسجلة صادرة عن شخصيات سياسية وبعض الصحف الرسمية التي عاصرت أحداث الجولان.

٤-المذكرات الشخصية: منها مذكرات شكيب أبو جبل، وهو أسير في سجون الاحتلال وعاصر الأحداث.

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة

١-أباظة (عصام) وشيشكلي (هشام) الجولان تاريخياً وأطماع العدو، دمشق، ١٩٧٥.

٢-أيوب (نزار) فخر الدين (سلمان) الجولان المحتل بين الأعوام١٩٦٧-١٩٧١، الجمعية العربية للتطوير، ١٩٩٤.

٣-الياس (رزق)، مسيرة تحرير الجولان١٩٦٧-٢٠٠٧، دار البعث، دمشق، ط١، ٢٠٠٧.

٤-بدوان(علي)، قضايا هضبة الجولان، دمشق، دار الميزان، ط١، ٢٠٠٠.

٥-إبراهيم (محمد عبدو)، الجولان بين مطرقة الاحتلال وسندان التلوث، دمشق، ط١، ٢٠٠٣.

٦-الحسن (أحمد محمود)، الجولان تاريخ وجذور، دمشق، دار الأوائل، ط١، ٢٠٠٦.

٧-حومد (عبد الوهاب)، الإجرام الدولي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٧٨.

٨-خلف (تيسير)، آثار الجولان، جريدة الجولان، العدد٦، ٢١كانون الثاني٢٠٠٨.

٩–خليف (بشار)، الآثار السورية في الجولان المحتل بين الانتهاكات الإسرائيلية والقانون الدولي، جريدة الجولان، دمشق، ٢٠٠٧.

١٠–سطاس(عز الدين)، خلف(تيسير)، المسيح في الجولان، دمشق، دار كنعان، ط١، ٢٠٠٨.

١١–سليمان(أيمن)، الانتهاكات الإسرائيلية غير المشروعة في الجولان، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٩.

١٢– عبد الكريم(إبراهيم)، الممارسات الإسرائيلية ونضال العرب في المنطقة المحتلة من الجولان، مجلة الأرض، ٢٠٠٦.

١٣–قهوجي (حبيب)، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٧٨.

١٤–كلمة مواطني الجولان، الجولان تحت الاحتلال، مؤتمر باريس، ١٦–٢٠كانون الثاني٢٠٠٥.

١٥–الموسى (محي الدين)، الجولان على طريق التحرير، دمشق، دار كيوان، ط١، ٢٠٠٨.

ثالثاً" بعض مواقع الانترنيت:

www.golantimes.com

www.jawlan.org

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *